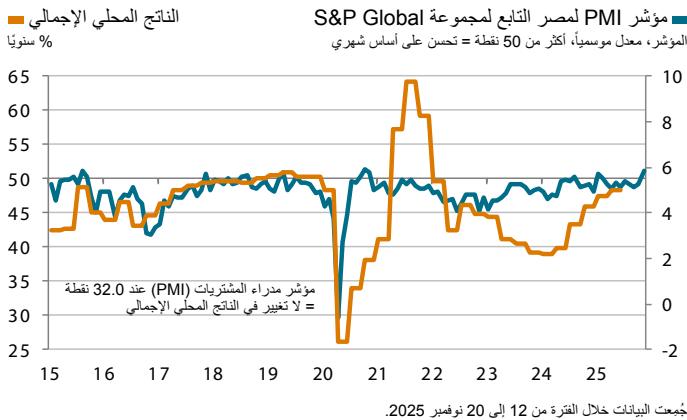


S&P Global® لمصر التابع لمجموعة PMI مؤشر

نمو النشاط التجاري بأقوى معدل في خمس سنوات في نوفمبر



المصدر: مؤشر مدراء المشتريات العالمي التابع لـ S&P Global، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عبر S&P Global 2025®. Market Intelligence.
ملاحظة: على الرغم من أن قراءة مؤشر مدراء المشتريات البالغة 50.0 نقطة تشير إلى عدم وجود تغير في الانتاج مقارنة بشهر السابق بين المشاركين في الدراسة، إلا أن المقارنات التاريخية تشير إلى أن القراءة البالغة 32.0 نقطة تتوافق مع عدم وجود تغير في النمو السنوي لل الاقتصاد بشكل عام (كما هو مقياس بالنتاج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقة). وبالتالي، فإن أي قراءة مؤشر مدراء المشتريات أعلى من 32.0 نقطة تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سنوي، بينما تشير القراءات الأقل من 32.0 نقطة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي.

تعليق

صرّاح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"سجل القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر أفضل تحسن في ظروف الأعمال منذ أكثر من خمس سنوات في شهر نوفمبر، وهو ما يشير إلى نهاية قوية لعام 2025. من الناحية التاريخية، تشير القراءة الأخيرة لمؤشر مديرى المشتريات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي قد يرتفع إلى أكثر من 5% في الربع الرابع."

"ارتبط تحسن الوضع في الاقتصاد غير المنتج للنفط بتحسن ظروف الطلب وتراجع الضغوط على تكاليف الأعمال، إذ استفاد المستوردون من تحسن أسعار الصرف". ولم ترتفع الطلبات الجديدة بأسرع معدل في خمس سنوات فحسب، بل كان الارتفاع واسع النطاق، حيث لاحظ المصنعين وشركات الإنشاءات ومقدمو الخدمات توسيعاً. وهذا يبعث على الأمل في استدامة هذا التحسن، وهو ما قد يشجع الشركات على زيادة أعداد موظفيها ونشاطها الشرائي".

نوفمبر 2025
توسعات جديدة في الإنتاج والأعمال الجديدة

ضغوط تكاليف مستلزمات الإنتاج تتراجع إلى أدنى مستوى لها في ثمانية أشهر

استقرار مستويات التوظيف مع زيادة الأعمال المتراكمة

تحسنت ظروف الأعمال في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر خلال شهر نوفمبر، حيث أفادت الشركات بوجود أكبر زيادات في الإنتاج والطلبات الجديدة خلال خمس سنوات. وتزامن ذلك مع تراجع ضغوط التكلفة وتباطؤ ارتفاع متوسط أسعار المنتجات والخدمات.

مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لـ S&P Global في شهر أكتوبر 2020، مدفوعاً بالتوسعات الجديدة في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ويتم حسابه من خلال مقاييس الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي في مصر من 49.2 نقطة في شهر أكتوبر إلى 51.1 نقطة في شهر نوفمبر، ليشير إلى أول تحسن في ظروف التشغيل غير المنتجة للنفط منذ شهر فبراير. علاوة على ذلك، سجل المؤشر أعلى مستوى له منذ شهر أكتوبر 2020، مدفوعاً بالتوسعات الجديدة في كل من النشاط والمبيعات. تاريخياً، ترتبط قراءة مؤشر مدراء المشتريات البالغة 51.1 نقطة بنمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي يزيد عن 5%.

وأفادت الشركات المشاركة في الدراسة بأن التحسن في ظروف السوق أدى إلى تشتيط الطلب وزيادة النشاط التجاري. وقد ارتفعت مستويات الإنتاج المرتفعة الأولى منذ شهر يناير، وكان معدل التوسيع هو الأقوى في خمس سنوات.

وشهدت معظم قطاعات الأعمال التي شملتها الدراسة تحسناً، كما سجلت شركات التصنيع والإنشاءات والخدمات زيادة منذ شهر أكتوبر. وكان قطاع الجملة والتجزئة هو القطاع الوحيد الذي سجل انخفاضاً في إجمالي النشاط.

ارتفعت طلبات الأعمال الجديدة في شهر نوفمبر، مُنتهية فترة تراجع سابقة استمرت ثمانية أشهر. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى أن زيادة الطلبات من العملاء الجدد والحالبين، والتي ارتبطت جزئياً بتراجع الضغوط السعرية، كانت عاملاً رئيسياً وراء هذا التحسن. ومرة أخرى، سجلت قطاعات التصنيع والإنشاءات والخدمات نمواً.

على الرغم من التحسن في الأعمال الجديدة، تراجعت الشركات غير المنتجة للنفط في زيادة قوتها العالمية. ووفقاً للاتجاه الهابط خلال الأشهر الأخيرة، أشارت بيانات شهر نوفمبر إلى أن مستويات التوظيف ظلت دون تغيير، وهو ما أسهم في ارتفاع الأعمال المتراكمة للشهر الثالث على التوالي. وبعد انكماش ملحوظ في شهر أكتوبر، أظهر مخزون مستلزمات الإنتاج أيضاً مؤشرات على الاستقرار. ومع ذلك، انخفضت مشتريات الشركات من مستلزمات الإنتاج الجديدة بمعدل أسرع.

